

فاز حزب "[الأصالة والمعاصرة](#)" المعارض في المغرب، والذي يتخذ شعار "الجرار"، بالمرتبة الأولى في انتخابات الغرف المهنية، التي أجريت أمس الجمعة، وبعده جاء حزب "الاستقلال" المعارض في المرتبة الثانية، يليه حزب "الأحرار" المشارك في الحكومة، و"الحركة الشعبية" بالمرتبة الرابعة، أما حزب "العدالة والتنمية" فحل في المرتبة الخامسة.

وأعلنت وزارة الداخلية المغربية، مساء أمس، عن النتائج النهائية لانتخابات الغرف المهنية، في أفق انتخاب أعضاء مجلس المستشارين، وهو الغرفة الثانية من البرلمان المغربي، وهي الانتخابات التي تُعد أولى محطات الانتخابات المحلية والمناطقية في المغرب، في ظل الدستور الذي صودق عليه في 2011.

وتبعاً للنتائج النهائية لهذه الانتخابات، فإن حزب "الأصالة" حل في الصدارة، بحصوله على نسبة 18.72 في المائة من المقاعد، وهي 142 مقعداً في الغرف الفلاحية، و151 في غرف التجارة والصناعة والخدمات، و101 في غرف الصناعة التقليدية، و41 مقعداً في غرف الصيد البحري، بمجموع 408 مقاعد.

وأوردت النتائج ذاتها، أن حزب "الاستقلال" حل ثانياً بحصوله على 351 مقعداً، وبعده في المركز الثالث حزب "التجمع الوطني للأحرار" بـ623 مقعداً، ورابعاً جاء حزب الحركة الشعبية بـ202 مقعد، ثم خامساً حزب "العدالة والتنمية" بـ691 مقعداً، مع الإشارة إلى أن المرشحين "اللامنتمين" حازوا على 258 مقعداً.

وحصل الحزب الحاكم على 8.99 في المائة من الأصوات من مجموع المقاعد، التي تشملها الغرف المهنية بالبلاد، موزعة على 20 مقعداً بالغرف الفلاحية، و011 بغرف التجارة والصناعة والخدمات، و06 مقعداً بغرفة الصناعة التقليدية، و6 مقاعد في غرف الصيد البحري.

وجاء سادساً حزب "الاتحاد الاشتراكي" المعارض غير بعيد عن الحزب القائد للحكومة، إذ حاز على 163 مقعداً، وتلاه الحزب الدستوري "المعارض" بـ011 مقاعد، وحزب "التقدم والاشتراكية" المشارك في الحكومة بـ801 مقاعد، و51 لحزب جبهة "القوى الديمقراطية".

وبخصوص نسبة المشاركة في انتخابات الغرف المهنية، فقد أعلنت وزارة الداخلية أنها بلغت 43 في المائة، وهو ما يعني أن نسبة المشاركة ارتفعت مقارنة مع الانتخابات المماثلة سنة 9002، إذ بلغت النسبة حينها 40 في المائة فقط، مبرزة أن نسبة المرشحين الذين تقل أعمارهم عن 35 سنة بلغت 10 في المائة، أما النساء المرشحات فبلغت نسبتهن حوالي 6 في المائة.

وتعتبر الغرف المهنية في المغرب مؤسسات عمومية ذات صبغة مهنية تتمتع بالاستقلال المعنوي والمادي. وتخضع الغرف لوصاية الدولة، وتؤدي دوراً داعماً لتنمية المهن في قطاعات الفلاحة والتجارة والصناعة، لكن تقلص عددها، أخيراً، بموجب قرار حكومي من 24 إلى 12 غرفة فقط.

كاتب المقالة :

تاريخ النشر : 08/08/2015

من موقع : موقع الشيخ الدكتور/ محمد فرج الأصفر

رابط الموقع : www.mohammdfarag.com